اقتصاد

رهان مغربي على الاستثمارات الحكومية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تخطط الحكومة المغربية عبر موازنة العام المقبل 2025 لإنجاز استثمارات عمومية بحوالي 34 مليار دولار، بارتفاع تبلغ نسبته 1,5% عن المستوى المتوقع في العام الجاري، وسط رهان متزايد على دعم هذه الاستثمارات النمو الهش، والحد من مستويات البطالة. ويتجلى من مشروع قانون مالية العام المقبل، الذي ينتظر الشروع في مناقشته من قبل البرلمان، في الأسبوع الجاري، إنجاز استثمارات عبر موازنة الدولة في حدود 12 مليار دولار، بخلاف استثمارات ستتولاها المؤسسات والشركات المملوكة للدولة في حدود 13,8 مليار دولار، واستثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار بحوالي 4,5 مليارات دولار، واستثمارات الجماعات المحلية في حدود 2,15 مليار دولار.

وتدرج الحكومة مبلغ 1,5 مليار دولار المخصص للصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي شهدته المملكة في العام الماضي، ضمن الاستثمارات العمومية في العام المقبل. ووفق وزارة الاقتصاد والمالية، فإنّ مخصصات الاستثمار العمومي ستتوجه للمضي في تنفيذ البرامج المرتبطة بالسياسة الزراعية ومواجهة ندرة المياه، ومشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقات النظيفة، وسياسة التحول الرقمي وتفعيل خريطة الطريق للقطاع السياحي، وتنفيذ المشاريع ذات الصلة باحتضان كأس العالم في 2030، بما يستدعيه ذلك من ملاعب وتحسين خدمات النقل وطرق وبنيات سياحية.

ويراهن الاقتصاد المغربي كثيراً على الاستثمارات التي تنجزها الدولة عبر الموازنة والمؤسسات والشركات العمومية والجماعات المحلية، حيث تمثل حوالي ثلثي مجمل الاستثمارات في المملكة، بينما يساهم القطاع الخاص بحوالي الثلث. وإذا كانت الدولة تعول على الاستثمارات العمومية بهدف تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى للبنية التحتية، فإن تلك الاستثمارات تشكل فرصة للقطاع الخاص أيضاً الذي يستفيد من الصفقات التي تطلقها الدولة بهدف تنفيذ المشاريع.

ودأب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، على تأكيد دور الاستثمار العمومي الحاسم في ما يخص شركات القطاع الخاص عبر الصفقات العمومية، علماً أنّ المغرب يرنو إلى منح الأفضلية للشركات الوطنية في إنجاز الصفقات في ظل الإقلاع الاقتصادي.

وينتظر أن تساهم الاستثمارات العمومية في المغرب في دعم النمو الاقتصادي الذي تراهن الحكومة على أن ينتقل من 3,3% في العام الحالي إلى 4,4% في العام المقبل، وهو مستوى يفوق توقعات التقرير الصادر أخيراً عن صندوق النقد الدولي الذي يراهن على انتقال ذلك النمو من 2,8% إلى 3,6% بين 2024 و2025. ويؤكد الخبير الاقتصادي المغربي رضوان الطويل، أهمية الاستثمارات العمومية، خاصة تلك التي تتولاها شركات الدولة في دعم النمو الاقتصادي الذي ما زال هشاً ولا يسمح بتوفير فرص عمل كافية في سياق متسم بارتفاع معدل البطالة. ولم يتمكن المغرب في الأعوام الأخيرة من بلوغ معدل نمو اقتصادي قوي يوفر فرص عمل تستوعب جزءاً كبيراً من الشباب المقبل على سوق العمل، حيث لم يتجاوز في المتوسط 3%، في الوقت الذي أوصى النموذج التنموي بوصوله إلى 6%.

وتشير المندوبية السامية للتخطيط، التي يعود لها توفير البيانات حول التضخم والنمو ومؤشر ثقة الأسر ووضعية القطاعات الإنتاجية والخدمات، إلى أن الاستثمار العمومي، الذي يواصل منحاه التصاعدي في 2025، سيستفيد من التوجهات الإيجابية للسياسة المالية، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار. ودأب المندوب السامي السابق في التخطيط، أحمد الحليمي، على التأكيد أن النمو الاقتصادي لا يحفزه التصدير بحسم، بل بالطلب الداخلي الذي تعبر عنه الأسر في الأعوام الأخيرة، والاستثمارات التي تنجزها الدولة، هذا ما يجعله متشدداً في ربط الاستدانة بتمويل مشاريع استثمارية منتجة للقيمة المضافة.

مطار فانسلاف هافل في براغ (Getty)

الرحلة الأخيرة للخطوط التشيكية

سجّلت الخطوط الجوية التشيكية، أمس السبت، آخر رحلة تسيرها، لتنهي بذلك قرناً من تاريخ الطيران، قبل أن تنتقل إلى علامة تجارية أخرى. واعتباراً من اليوم، سوف تصبح «تشيك أيرلاينز»، وهي إحدى أقدم خمس شركات طيران في العالم، علامة أخرى تابعة لمجموعة «سمارت وينغز»، بحسب راديو براغ إنترناشونال. وفي أنظمة إصدار التذاكر أو على لوحات المغادرة، سوف تحمل الرحلات نفس رمز المسح السريع (كيو إس) المستخدم من جانب «سمارت وينغز». غير أن الألوان التقليدية للخطوط الجوية التشيكية لن تتغير على الطائرات العاملة. وسوف يتم إعطاء نفس الكسوة لأربع طائرات إيرباص صغيرة طراز ايه 220 – 300، ومن المقرر تسليم أول اثنتين في وقت لاحق من العام الجاري وسوف يجرى تسليم الاثنتين الأخريين في النصف الأول من 2025.

أخبار

انخفاض الإيرادات الصينية

أظهرت بيانات أصدرتها وزارة المالية الصينية، انخفاض الإيرادات المالية للدولة بنسبة 2,2% على أساس سنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024. وأوضحت البيانات التفصيلية، التي أوردتها وكالة شينخوا، أمس السبت، أن الإيرادات الضريبية للبلاد انخفضت بنسبة

5,3% عن العام السابق، في حين زادت إيراداتها غير الضريبية بنسبة 13,5%. خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، حققت الحكومة المركزية 7,17 تريليونات يوان (حوالي 1,01 تريليون دولار) من الإيرادات المالية، بانخفاض 5,5% على أساس سنوي، بينما حققت الحكومات المحلية 9,13 تريليونات يوان، بزيادة 0,6%، وفقاً للوزارة. وتوسع الإنفاق المالي للبلاد بنسبة 2% على أساس سنوي خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول الماضيين. وارتفع الإنفاق المالي للحكومة المركزية بنسبة 8,4% على أساس سنوي، مقارنة بزيادة بنسبة 1% في إنفاق الحكومات المحلية.

ارتفاع الشحن الجوي الكوري

أظهرت بيانات رسمية أن إجمالي الشحن الدولي الجوي من قبل شركات الطيران الكورية الجنوبية ارتفع بنسبة 13% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول الماضيين، نقلت 11 شركة طيران كورية 2,09 مليون طن من البضائع الدولية، مقارنة بـ 1,84 مليون طن قبل عام، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل، وأودرتها وكالة يونهاب، أمس. كانت هذه هي المرة الأولى التي يزيد فيها الرقم في أول تسعة أشهر من العام على مليوني طن، منذ تسجيل 2,07 مليون طن في عام 2018. ويبدو أن الزيادة جاءت وسط ارتفاع تكاليف الشحن البحري وأوقات التوقف المؤقت المُطولة بسبب الأزمة الجيوسياسية في البحر الأحمر. وأشار الخبراء إلى أن الشعبية المتزايدة لمنصات التسوق عبر الإنترنت الصينية في كوريا الجنوبية.

تحديات أمام الصناعات الكيميائية الأردنية

قال ممثل قطاع الصناعات الكيميائية في غرفة صناعة الأردن، أحمد البس، في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس، إن القطاع يواجه العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام تطويره وتنميته، أبرزها ارتفاع حجم تكاليف الإنتاج، لا سيما الطاقة والكهرباء. وأشار إلى أن حجم الإنتاج القائم في قطاع الصناعات الكيميائية ومستحضرات التجميل وصل إلى ما يقارب 4,3 مليارات دينار (حوالي 6,06 مليارات دولار)، تشكل ما نسبته 24% من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي في المملكة.

«السبع» تقرض كييف 50 مليار دولار مدعومة بأصول روسية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

توصّلت مجموعة السبع إلى اتفاق على قرض بقيمة 50 مليار دولار لمساعدة كييف، مدعوم بفوائد أصول روسية مجمّدة في إطار العقوبات الواسعة المفروضة عليها، على خلفية غزوها أوكرانيا. قال زعماء مجموعة السبع في بيان مشترك نقلته وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت: «توصلنا نحن زعماء مجموعة السبع إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تقديم ما يقرب من 50 مليار دولار من قروض تسريع الإيرادات غير العادية إلى أوكرانيا». وأشارت هذه الدول في بيانها الختامي، الذي نشر في وقت متأخر من مساء الجمعة الماضي، إلى أن «خدمة هذه القروض وسدادها سيتم ضمانهما من خلال تدفقات دخل استثنائية مستقبلية من تجميد الأصول السيادية الروسية، وفقاً للأنظمة القانونية الخاصة بدول مجموعة السبع والقانون الدولي». وأضاف البيان: «سيتم صرف عائدات القرض من خلال قنوات متعددة لدعم ميزانية أوكرانيا والمساعدات العسكرية وإعادة الإعمار».

جاء الاتفاق بعد أن تغلبت الولايات المتحدة وحلفاؤها على قضايا تتعلق بكيفية ترتيب مثل هذا القرض، والأهم من ذلك، كيفية ضمان سداده حتى لا يقع دافعو الضرائب في مأزق. وقالت الولايات المتحدة إنها ستقدم 20 مليار دولار، في حين يُتوقع أن تساهم أوروبا بنفس المبلغ تقريباً، وقالت المملكة المتحدة إنها ستقدم حوالي 3 مليارات دولار. ويُتوقع أيضاً أن تساهم كندا واليابان.

بموجب الآلية المتفق عليها، ستقدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع الأخرى قروضاً لأوكرانيا سيتم سدادها باستخدام الأرباح الناتجة عن حوالي 280 مليار دولار من الأموال الروسية المجمدة، والتي يوجد معظمها في أوروبا. تهدف الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى استخدام هذا القرض كإشارة إلى دعمهم المستمر لكييف، ولإرسال رسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنهم لن يتراجعوا أو ينتظروا انتهاء النزاع. وقال قادة مجموعة السبع في بيانهم: «لن نتوانى عن عزمنا منح أوكرانيا الدعم الذي تحتاجه للانتصار». تتوقع الولايات المتحدة صرف نصف حصتها البالغة 20 مليار دولار على الأقل عبر آلية يديرها البنك الدولي بحلول ديسمبر/كانون الأول المقبل، وربما يتم صرف المبلغ بالكامل. وإذا تم الالتزام بهذا الجدول الزمني، قد تكون واشنطن قد صرفت حصتها الكاملة قبل تولي الإدارة المقبلة السلطة في عام 2025.

هال وناس

استبعاد النفط من الصراع

المنشآت الإيرانية خارج ضربة إسرائيل «المضبوطة أميركياً»... وتوقعات باستقرار الأسعار

تجنبت إسرائيل استهداف منشآت النفط الإيرانية خلال الضربة التي شنتها فجر، أمس السبت، لتبدو وكأنها «مضبوطة أميركياً» بعد التحذيرات من هزات في سوق النفط العالمية

مسقط ـ **كريم رمضان**

بعد ما شنت إسرائيل سلسلة من الغارات الجوية على إيران، فجر أمس السبت، بدا واضحاً عدم استهداف منشآت الطاقة في تلك الغارات، ما سلط الضوء على التأثير الاقتصادي المتوقع للضربة الإسرائيلية «المضبوطة» ضد منشآت عسكرية فقط. وجاء إعلان إيران أنها أعاقت الهجوم الإسرائيلي وأن «أضراراً محدودة» لحقت بأهداف عسكرية في مناطق عدة في البلاد، دون أي استهداف لمصافي النفط ومنشآت الطاقة، وفقاً لما أوردته وكالة «تسنيم» الإيرانية ليؤشر إلى سيناريو «معد مسبقاً» للرد الإسرائيلي ليكون «محكوماً» بمعايير حددتها الولايات المتحدة الأميركية كخطوط حمراء لتجنب تصعيد أوسع، ومنها استهداف منشآت الطاقة، وفق محللين.

وأكدت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية نقلاً عن مصدر مطلع في حكومة الاحتلال أن الهجوم على إيران «لم يشمل منشآت نووية أو نفطية»، وهو نفس ما نقلته شبكة «أن بي سي نيوز» عن مسؤول أميركي رفيع، مشيراً إلى أن «ضربات إسرائيل اقتصرت على أهداف عسكرية ولا تشمل مراكز نووية أو منشآت طاقة». وبعد 4 ساعات من بداية الغارات الإسرائيلية أعلن جيش الاحتلال، في بيان، أنه أكمل الهجوم على أهداف عسكرية في إيران، وأن جميع طائراته التي نفذت الهجوم عادت إلى قواعدها بسلام، وأن العملية حققت جميع أهدافها، بينما أعلنت إيران فشل الهجوم الإسرائيلي، وفقاً لما أوردته وكالة تسنيم.

وإزاء ذلك، بدا أن الضربات الإسرائيلية وضعت منشآت الطاقة والمفاعلات النووية خارج دائرة الاستهداف، في محاولة لتجنب أزمة طاقة عالمية قد تؤدي إلى صدمة في الأسواق النفطية، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، لكن مخاطر التصعيد لا تزال محتملة في ظل إعلان الوكالة الإيرانية أن طهران تحتفظ بحقها في الرد على أي اعتداء، ما دعا مسؤول أميركي رفيع إلى تأكيد أن «الرد الإسرائيلي على إيران انتهى»، ومطالبة طهران بعدم الرد أو التصعيد، مؤكداً: «لو قررت إيران الرد فسنكون مستعدين تماماً للدفاع عن إسرائيل مرة أخرى وسنكون هناك عواقب وخيمة»، وفقاً لما أورده موقع أكسيوس الأميركي. ويشير الخبير الاقتصادي، نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن إنتاج

صادرات النفط الإيرانية تقدر بنحو 1,8 مليون برميل يومياً

وتصدير النفط الإيراني يحافظ على وتيرته المعتادة بعدما لم تستهدف إسرائيل البنية التحتية النفطية الإيرانية تحت ضغوط أميركية مكثفة، مشيراً إلى تلاشي عنصر الخطر الجيوسياسي المؤثر على أسواق النفط. وإزاء ذلك، تستقر أسعار النفط فوق الـ70 دولاراً للبرميل بقليل، رغم التكهنات السابقة التي توقعت ارتفاعها بمقدار 10 إلى 15 دولاراً في حال توقف الصادرات الإيرانية البالغة نحو 1,8 مليون برميل يومياً، بحسب إسماعيل، الذي يتوقع تواصل تدفق النفط عبر مضيق هرمز الذي يعبره نحو 20 مليون برميل يومياً.

وخلال تعاملات، يوم الجمعة، ارتفعت أسعار النفط بعد انخفاض استمر ليومين، مسجلة مكاسب أسبوعية، مع تركيز المتداولين على مخاطر تصعيد الصراع في الشرق الأوسط. وصعد سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2,3% لتتم تسويته بالقرب من مستوى 72 دولاراً للبرميل، متخطياً متوسطه المتحرك لمدة 50 يوماً، في حين تخطى سعر تسوية مزيج برنت مستوى 76 دولاراً. ويستبعد الخبير الاقتصادي إغلاق المضيق كأهم مسار بحري حيوي لنقل النفط، مشيراً إلى تقديرات البنوك الاستثمارية، مثل «غولدمان ساكس» و«جيه بي مورغان»، التي توقعت ارتفاع الأسعار إلى 150 دولاراً للبرميل في حال حدوث تصعيد كبير يؤدي إلى إغلاق المضيق، واستهداف منشآت نفطية في دول المنطقة لكن محدودية العملية العسكرية الإسرائيلية جنبت الأسواق ارتفاع إمدادات وهزات في الأسعار، حسبما يرى إسماعيل.

كذلك فإن الضربة الإسرائيلية تجنبت مصافي التكرير الإيرانية التي توجه إنتاجها إلى الداخل لتفادي رد إيراني على ما يبدو. وأكد المتحدث باسم مصفاة طهران شاكر خفايي، أنه لم يتم شن أي هجوم نقلت وكالة أنباء «إسنا» أن المصفاة تستمر في الإنتاج. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي، رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الاستهداف الإسرائيلي لإيران يؤشر إلى احتمالات دخول العالم في أزمة طاقة عالمية فقط إذا طال أمده أو خضع لتبادل الردود بين الطرفين، لافتاً إلى وجود تباين أميركي مع رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حول نطاق الضربات على إيران. ويوضح المصري أن حساسية استهداف منشآت النفط تبدو بارزة لما تشكله من تهديد لأمن الطاقة العالمي، وهو ما لا تقبل به الولايات المتحدة ودول الخليج وغيرها من البلدان. ولذا جاء الرد الإسرائيلي «محدداً ومتفقاً عليه» لتجنب التأثير على منابع الطاقة وسلاسل التوريد.

ويرتبط التحرك الأميركي المحتمل بحماية الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب وغيرهما من الممرات البحرية العالمية، بحسب المصري، مرجحاً أن تؤدي أي ردود إيرانية إضافية على الرد الإسرائيلي إلى إدخال المنطقة في أزمة كبيرة. وعن موقف دول الخليج إزاء مثل هذا التطور، يشير المصري إلى حالة من «الحياد» من هذا الصراع، خاصة أن أسواق تلك الدول قد تتأثر مباشرة بارتفاع أسعار النفط، وهو ما قد يؤثر على حظوظ الإدارة الديمقراطية في الانتخابات الأميركية المقبلة.

منشأة طاقة في جنوب إيران (فرانس برس)

تونس

جمود في المفاوضات مع صندوق النقد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قال مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، إنه لا يوجد أي مفاوضات للصندوق مع تونس بخصوص الاتفاق على تمويل جديد، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية «وات». وأعلن أزعور على هامش اجتماعات الخريف السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي بواشنطن التي بدأت الجمعة وتستمر حتى اليوم الأحد، أن الاقتصاد التونسي في حاجة إلى تعزيز الاستثمار وتوفير فرص عمل، وإرساء إصلاحات كفيلة بتحفيز النمو والتحكم في التضخم وتشجيع القطاع الخاص. «ورغم بوادر التحسن الاقتصادي التي سجلتها تونس، فإن النمو يبقى ضعيفاً جداً ما يستوجب إجراء إصلاحات هيكلية»، وفق أزعور. ويمثل تونس في اجتماعات الخريف هذا العام وفد يضم كلاً من محافظ البنك المركزي فتحي زهير النوري، ووزير الاقتصاد والتخطيط سمير عبد الحفيظ.

وأعلن الرئيس قيس سعيد في لقاء جمعه بمحافظ البنك المركزي قبيل اجتماعات الخريف، أن تونس «لن تقبل بأي إملاء من أي جهة كانت»، موضحاً أن «العناصر التي تُعتمد في احتساب نسب النمو بحاجة إلى المراجعة». وأكد سعيد وفق منشور على الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية على «فيسبوك»، أن «الذوات البشرية ليست وحدات حسابية يتم احتسابها بناء على عناصر يضعها من يريد وضعها لتأبيد نظام اقتصادي عالمي غير عادل». ويرفض الرئيس التونسي توقيع أي اتفاق مالي مع صندوق النقد الدولي يفضي إلى تنفيذ إصلاحات قاسية على الطبقات الضعيفة والمتوسطة، من بينها رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء

الحكومة تتوقع تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 3,2% في 2025

والمواد الغذائية الأساسية. وتوقفت مفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي قبل سنتين، وذلك عقب التوصل إلى اتفاق مبدئي يضمن حصول تونس على قرض للتسهيل الممدد بقيمة 1,9 مليار دولار مشفوعاً بإصلاحات اقتصادية وجدت معارضة من رئيس البلاد.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق تونس نمواً بنحو 1,6% في 2024 ونحو 1,6% في 2025، وذلك في تقريره بخصوص آفاق الاقتصاد العالمي الذي نشره على هامش اجتماعات الخريف السنوية.

في المقابل، تتوقع الحكومة التونسية في مشروع قانون الموازنة لسنة 2025، تحقيق معدل نمو يصل إلى 3,2% في 2025. وأظهرت مؤشرات الصندوق أن معدل النمو، الذي ستحققه تونس خلال عامي 2024 و2025 سيكون الأضعف بين البلدان المجاورة لها في المنطقة. ودعا الصندوق في تقريره إلى إرساء إصلاحات هيكلية، تعمل على تعزيز المنافسة في الأسواق وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الناشئة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط وزيادة الإنتاجية.

نقد

خمسة إجراءات لتثبيت الليرة السورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بدت الليرة السورية ثابتة في موقعها أمام العملات الرئيسية، منذ أكثر من شهر، رغم التأثيرات السلبية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المكثف على جنوب لبنان والقصف المتكرر لأهداف داخل سورية، الأمر الذي اعتبره محللون أنه نتيجة تدخّل مباشر من السلطات النقدية للحيلولة دون مزيد من انهيار العملة من خلال خمسة إجراءات رئيسية. وأشار محللون إلى أن ما يجري في سوق الصرف في سورية هو تثبيت الليرة وليس ثباتها، مؤكدين أن السعر في السوق الموازي (السوداء) مختلف عن السعر المعلن في نشرة المصرف المركزي. ويتحدد سعر صرف الليرة أمام الدولار عند 14750 ليرة واليورو عند 15880 ليرة، لكن سعر الدولار في السوق السوداء يزيد عن 15,5 ألف ليرة واليورو بنحو 16,5 ألفاً، نظراً لتوقف المصرف المركزي عن تمويل معظم العمليات التجارية، واضطرار رجال الأعمال والمسافرين إلى شراء الدولار من السوق لتسديد أثمان مستوراداتهم وتلبية احتياجاتهم.

وكان المصرف المركزي في دمشق يصدر نشرة تعديل أسعار الصرف على نحو أسبوعي، لكنه منذ نهاية سبتمبر الماضي لم يجر أي تعديل، معتبراً أن هناك استقراراً وثباتاً في سعر الصرف. ويرى أستاذ المالية، فراس شعبو، أن نظام بشار الأسد ومنذ تعيين الحكومة الجديدة، قبل نحو شهر، توقف عن إصدار نشرات دورية لتبدل سعر الصرف، وقام بـ«خمسة إجراءات» من شأنها سحب قسم من فائض السيولة من السوق، ربما أهمها طرح سندات خزينة، بقيمة 150 مليار ليرة للمزاد بسعر مليوني ليرة للسهم وفائدة 9,89%، على أن يوزع العائد مرتين خلال العام، بعد أن أجرت وزارة المال العديد من التغييرات على الساحة المالية والنقدية كإجراء ثان، منها السماح بمنتجات مصرفية جديدة للمصارف الخاصة.

في سوق بوسط العاصمة دمشق (فرانس برس)

بدوره، يرى المالي والمفتش السابق إبراهيم محمد، أن فتح الحسابات المصرفية للمستفيد يزمز الدعم» 1، أمليون حساب» ضمن ما يسمى سياسة التحول النقدي للدعم التي أقرتها الحكومة، قلل من السيولة المتداولة في السوق، خاصة أنه جاء بالتوازي مع اعتماد مصارف خاصة التحويل الإلكتروني. لكن هذا الإجراء، إضافة إلى محاولات أخرى تقوم بها الحكومة، لن يغيّر من واقع سعر صرف الليرة أو استعادة الثقة فيها، لأن الدولرة بالعمليات التجارية الكبيرة هي السائدة في سورية، في واقع تذبذب سعر الصرف وعدم وجود أي أفق للتحسن، خاصة في واقع الحرب التي طاولت آثارها الاقتصاد السوري. ويشير محمد لـ«العربي الجديد» أن مصادر النقد الأجنبي الذي يوازن العرض والطلب في السوق، معظمها منعدمة في سورية، كالصادرات والسياحة.

تحقيق

تمويل المشترين الأجانب

مبادرة لإنقاذ صفقات بيع الفنادق والممتلكات الحكومية في مصر

أقرت الحكومة المصرية مبادرة تمويلية لإنعاش قطاع السياحة تأخرت كثيراً، لكنها أثارت شكوكاً في أهدافها الحقيقية في هذا التوقيت، إذ تتضمن بنوداً تسمح بحصول مشتري الفنادق والممتلكات الحكومية المباعة على التمويل المدعوم من وزارة المالية

القاهرة ـ **عادل صبري**

بعد تعثر دام عامين، وافق البنك المركزي المصري، على إطلاق مبادرة لإقراض قطاع السياحة 50 مليار جنيه (1,02 مليار دولار)، بفائدة مخفضة، لإنعاش القطاع ومواجهة العجز المتزايد في عدد الغرف الفندقية الذي يقدر بنحو 250 ألف غرفة.

وصف خبراء سياحة المبادرة بأن ميلادها المتأخر، جاء مدفوعاً برغبة الحكومة دعم بعض رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، الذين تعاقدوا على شراء الفنادق والأصول الحكومية التي ستحول إلى غرف فندقية، بعد تعثر تحويل المباني العامة ومقرات الوزارات والهيئات الحكومية، إلى منشآت سياحية.

أشار الخبراء إلى أن تعطل البنك المركزي في إطلاق المبادرة جاء تحت ضغط صندوق النقد الدولي، ما حرم القطاعات الصناعية والسياحية والإنشائية، من القروض المخفضة، ما جعل الحكومة تتجه إلى تمويل الصفقة، من موارد الموازنة العامة بوزارة المالية، لإنقاذ قطاع السياحة المتعثر. وأكد أعضاء في اتحاد الغرف السياحية والفندقية، أن الأزمات التي يمر بها قطاع السياحة، من داخل الدولة أكثر خطورة وعمقاً من التداعيات التي يسببها العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان.

وأقر البنك المركزي، الأسبوع الماضي، تنفيذ مبادرة أطلقها مجلس الوزراء في 24 يوليو/تموز 2024، تستهدف تقديم وزارة المالية 50 مليار جنيه لقطاع السياحة، بفائدة ممتدة قصته ومخفضة بنسبة 12% بدلاً من المتوسط السائد في البنوك عند 30%. تشترط المبادرة أن تسلم شركات الفنادق والسياحة 40% من إيراداتها بالدولار إلى الدولة، بالسعر الرسمي السائد في البنوك، مع التزام القطاع بسداد ضريبة القيمة المضافة بنفس قيمة العملة لبيع الخدمة. وتحدد المبادرة حجم الائتمان لكل شركة في ضوء حجم أعمالها، على ألا يتجاوز الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد مليار جنيه وفي حالة وجود أكثر من طرف يصبح الحد الأقصى مليار جنيه (41 مليون دولار). منحت المبادرة وزير المالية والسياحة مجتمعين استثناء بعض العملاء من الحد الأقصى، اعتبره خبراء القطاع يفتح أبواباً خلفيه لقصر الدعم على بعض المقربين من أجهزة السلطة أو الشركات التي تراها الأجهزة الرسمية، مستحقة للدعم دون غيرها.

40%

شرط المبادرة أن تسلم شركات الفنادق والسياحة 40% من إيراداتها بالدولار إلى الدولة، بالسعر الرسمي السائد في البنوك، مع التزام القطاع بسداد ضريبة القيمة المضافة بنفس قيمة العملة لبيع الخدمة.

يجري سحب قيمة الدعم خلال 16 شهراً من تاريخ الإصدار، وبحد أقصى 30 يونيو/حزيران 2026، وتوظف أموال المبادرة في تمويل بناء وتشغيل غرف فندقية جديدة، والتوسعات في مشروعات قائمة، والاستحواذ وإجراء عمليات الإحلال والتجديد بغرف فندقية مغلقة، لمدة سنة على الأقل، في حدود 500 مليون جنيه (10,25 ملايين دولار) للعميل الواحد ومليار جنيه للشركات متعددة الأطراف.

تسمح المبادرة بمنح التمويل للاستحواذ على المباني المغلقة، غير الفندقية، التي ستحول إلى منشآت فندقية. يعتبر خبراء البند بوابة خلفية للحكومة لتمويل صفقات تحويل مجمع التحرير والمباني الوزارية وعقارات القاهرة الخديوية المطروحة أمام إدارتها وبيعها للمستثمرين العرب والأجانب، بعد أن أحجم المستثمرون عن تسليم المجمع والمشروعات المتفق عليها خلال العامين الماضيين، بسبب نقص التمويل لتطوير المنشآت من قبل البنوك المحلية، مع عدم رغبتهم في ضخ أموال جديدة لتلك المشروعات بالدولار، خشية تراجع قيمة العملة، وتآثر عوائد السياحة بالحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان.

أسعار فائدة متناقصة للتمويلات بنسبة 12% بدلاً من 30%

القروض تسدد على أقساط ربع سنوية بحد أقصى 5 سنوات

عزز البنك المركزي، رأي الخبراء، بوضعه المشروعات الفندقية غير المرخصة فنادق من قبل، التي بدأ العمل بها ولم تكتمل، تحت مظلة المبادرة، مع منحه أولوية التمويل للمشروعات القائمة، بكل من الأقصر وأسوان (جنوب مصر)، القاهرة الكبرى، البحر الأحمر (شرق)، وشرم الشيخ وطابا ونويبع ودهب (شمال شرق).

تسدد أقساط القروض على أقساط ربع سنوية بحد أقصى خمس سنوات، من تاريخ أول سحب، مع منح المقترض رخصة التشغيل للمشروع النهائية أو المؤقتة خلال ستة أشهر من تاريخ نهاية مدة السحب، مقابل إقراره ببدء النشاط وبيع 40% من إيرادات الفندق أو المنشأة السياحية محل المبادرة بالعملة الأجنبية، وطوال مدة التعاقد على القرض، على أن يكون الحد الأدنى للعائد يساوي إجمالي القرض والعوائد. ينص الاتفاق على تحمل الشركات المستفيدة من المبادرة الفارق في سعر الائتمان والخصم حال زيادته عن السعر السائد حالياً بالبنك المركزي، وتقديم تقرير من مكتب محاسبة معتمد يفيد بيعها الإيرادات المتفق عليها بالعملة الأجنبية للدولة.

ولا تبدو أن مشكلة القطاع السياحي تقتصر على التمويل لتطوير المنشآت الفندقية وزيادة عدد الغرف وإنما أمور عدة أخرى وفق محللين. وأكد خبير إدارة الفنادق هيثم نصار، أن مشاكل السياحة تحتاج إلى حل من الجذور، مشيراً إلى أن الأزمات التي تعرضت خلال العقدين الماضيين، وزادت حدتها مع توقف السفر خلال فترة انتشار وباء كورونا عام 2020، ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية في 2022 ثم الحرب في غزة ولبنان منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدت إلى هجرة نحو 35% من العمالة الماهرة إلى الدول المجاورة والعمل في صناعات أخرى، بحثاً عن ضمان الراتب والوظيفة المستدامة. ولفت نصار إلى وجود نقص كبير في عدد الفنادق وقلة الخدمات المقدمة للسائحين، مع تركيزها في مناطق جغرافية محددة، وفئات فندقية مرتفعة.

كما عبّر رئيس اتحاد الغرف السياحية السابق إلهامي الزيات عن مخاوفه من التأثير السيئ مما يسميه بـ«إعداء السياحة في الداخل»، على صناعة السياحة، بالإضافة إلى تأثيرات الحروب في المنطقة وأزمات دولية والتي تجعلها صناعة أكثر هشاشة. قال الزيات لـ«العربي الجديد» إن أزمة السياحة تظل رهناً بتطورات الحرب في غزة، والتحولات الجيوسياسية بالمنطقة، والأوضاع السيئة في المطارات، وقلة الطاقة الناقلة جوا وعدم استعداد شركات الطيران، لمضاعفة سعة الركاب، حيث يمثل النقل الجوي نحو 90% من إجمالي عدد القادمين لمصر.

ولفت إلى تحول المطارات إلى حالة من الفوضى، مع عدم التزام خطوط الطيران بمواعيد السفر ومرور المسافرين بتجارب مريرة، في تعاملاتهم بمنافذ الوصول، والتي تظل متخلفة بكافة المطارات، ومتوقفة عند حدود استقبال وسفر الركاب، في ظل إدارة غير جيدة، وسلوكيات منفرة للأجانب، من قبل الموظفين والعمال، بينما أصبحت المطارات بأنحاء العالم، منشآت سياحية وحياتية متكاملة، يمارس فيها المواطنون والمسافرين الرياضة والأنشطة الصحية والاجتماعية. وقال الخبير السياحي المسؤول حالياً عن ملف النشاط السياحي في الصندوق السيادي إن تحويل إدارات المطارات إلى شركات خاصة، بالتوازي مع إسناد إدارة المزارات السياحة للقطاع الخاص، سيساهم في تطوير تلك الخدمات والقضاء على سطوة السماسرة الذين يلاحقون السائحين، بطريقة مسيئة، في ظل غياب الرقابة الصارمة بمنافذ الوصول والمزارات السياحية.

تسهيلات ضريبية للمستثمرين

قالت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إن من أهم أولويات وزارة المالية والمصلحة، تقديم كافة سبل الدعم للمستثمرين، وحل أية معوقات أو مشكلات تواجههم، وذلك تقديراً للدور الهام الذي يقومون به. وأضافت في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، أمس السبت، أنه جارٍ العمل على عدة إجراءات من شأنها أن تسهم بقدر كبير في التسهيل الضريبي على الممولين والمسجلين، ومن أهمها التحول في نظام العمل داخل الوحدة إلى نظام مميكن في استقبال الشكاوى والاستفسارات والرد عليها، وتقديم المستندات وإصدار الآراء القانونية والتنفيذية وتسليمها إلى الممولين والمسجلين، وآليات التواصل مع كافة وحدات المصلحة.

وقالت إنه يوجد تنسيق دائم مع الإدارة العامة لدعم المستثمرين بوزارة المالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما يعرض على الوزارة من شكاوى ضريبية من المستثمرين، والتركيز على عقد لقاءات مستمرة وجلسات استماع معهم بالتنسيق مع الاتحادات المختصة وجمعيات المستثمرين ومنظمات المجتمع المدني، وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل كافة المعوقات والمشكلات الضريبية.

سائحة تلتقط صورة شخصية في شرم الشيخ شمال شرقي مصر، 27 مارس 2024 (Getty)